القمة السنوية
لأســـواق المال

الإصلاحات الاقتصادية ورؤية 2030 لأسواق المال

20فبراير2018
فندق سميراميس انتركونتيننتال

- تنظم الجمعية المصرية لدراسات التمويل القمة السنوية لأسواق المال تحت عنوان: «دور الإصلاحات فى استعادة مسار النمو ورؤية 2030 لسوق المال».

- يتزامن عقد القمة فى 20 فبراير 2018 مع مرور أكثر من عام على قرار تعويم الجنيه، وما تبعه من إصلاحات جريئة للحكومة أسهمت فى تصويب مسار الاقتصاد المصرى واستعادة ثقة المؤسسات الدولية فى مستقبل الاقتصاد المحلى، وهو ما ترجمته مؤشرات البورصة المصرية التى حقق مؤشرها الرئيسى نمواً كبيرا بلغ 21,7% خلال 2017.

- تستعرض القمة آثار الإصلاحات الاقتصادية على سوق المال والشركات والمستثمرين وكيفية البناء عليها فى تطوير رؤية جديدة لسوق المال تتسق مع رؤية 2030 للاقتصاد المصرى وتسهم فى مضاعفة قدرات السوق لتمويل الاستثمارات والتنمية التى تستهدفها البلاد فى جميع المجالات.

- تتناول القمة رؤية الحكومة للاستغلال الأمثل لأموال واستثمارات الدولة وتعظيم العائد عليها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية, مع استعراض دور سوق الأوراق المالية فى منظومة التمويل وتوفير سيولة تلائم انسياب تدفقات رأسمالية ضخمة تدعم النمو الاقتصادى المطلوب تحقيقه.

- تُفرد القمة هذا العام جلسة عن الأسواق العربية للاستفادة من التجارب الناجحة لتلك الأسواق فى إطلاق منتجات تمويلية جديدة, وفرص زيادة السيولة واجتذاب استثمارات أجنبية , وقدرة الأسواق العربية على المنافسة الدولية وإمكانية التكامل والتعاون فيما بينها ومجالات التوسع.

- كما تُفرد القمة جلسة عن الاستثمار الرياضى وفرص استفادة البورصة من طروحات الأندية الرياضية, وتوفير التمويل للنشاط الرياضى مع سماح قانون الرياضة الجديد بتأسيس شركات وطرحها فى البورصة.

- تتناول القمة الملامح النهائية للطروحات الحكومية المزمع تنفيذها فى 2018 , واستعدادات عدد من الشركات الخاصة للطرح , وأيضاً عرضا لإحدى قصص النجاح بالسوق وكيف ساهمت سوق المال فى زيادة حجم الشركة ودعم استمراريتها .

التسجيل	08:00-09:00
الكلمة الافتتاحية للمؤتمر: د.أيمن متولى رئيس الجمعية المصرية لدراسات التمويل	09:00-09:10

الجلسة الافتتاحية: دور الحكومة فى تعزيز التنمية الاقتصادية عبر أسواق المال

المتحدثون	المحاور	التوقيت
د.سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى **د. هالة السعيد** وزيرة التخطيط **د.محمد عمران** رئيس هيئة الرقابة المالية **د. محمد فريد** رئيس البورصة المصرية **ا.محمد عبد السلام** رئيس شركة «مصر للمقاصة» مدير الجلسة **الإعلامى أيمن صلاح**	■ الثمار المتوقع جنيها من برنامج الإصلاح الاقتصادى خلال 2018 ؟ وما الذى حققه خلال 2017 ؟ ■ تعزيز دور أدوات التمويل غير التقليدية فى تمويل الاستثمار. ■ خطة الحكومة فى طرح صكوك سيادية فى موازنة العام المالى الجديد ضمن محاولات سد عجز الموازنة. ■ لماذا لا تلجأ الحكومة لتمويل مشروعاتها القومية عبر أسواق المال؟ ■ هل تساهم تعديلات قانون سوق المال فى إتاحة أدوات مالية جديدة للسوق؟ ■ أجندة الرقابة المالية خلال 2018 لاستحداث وتطوير أدوات مالية تدعم تمويل التنمية الاقتصادية للبلاد. ■ هل تدرس البورصة محفزات جديدة تدعم سوق الإصدار وجذب طروحات جديدة؟ ■ لماذا لا تتحرر البورصة المصرية من عباءة سوق الأسهم وتصبح سوق مال إقليمى متوافقة مع المعايير العالمية, لتشمل أدوات ومنتجات مالية متعددة من مشتقات وصكوك وسندات وغيرها؟ ■ كيف يمكن تطوير الأنظمة والآليات لخدمة سوق الإصدار ودعم وميكنة جميع التعاملات المالية بما يشمل الاكتتابات الإلكترونية ؟	09:10-10:30
استراحة		10:30-11:00

أجندة مقترحة، وجارى تأكيد حضور السادة الوزراء والمتحدثين

الجلسة الأولى

دور أسواق المال فى حوكمة إدارة المال العام وتعظيم عوائده

المتحدثون	المحاور	التوقيت
د. غادة والى وزيرة التضامن الاجتماعى **د.خالد بدوى** وزير قطاع الأعمال **ا. أحمد كجوك** نائب وزير المالية للسياسات المالية **د. أحمد عبدالحافظ** رئيس هيئة الأوقاف المصرية **د. عمر حسن** مستشار وزيرة التضامن الاجتماعى لشئون التأمينات **ا. حازم كامل** رئيس قطاع الأستثمار المباشر بـ NI CAPITAL مدير الجلسة **ا. شريف سامى** خبير الاستثمار ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية سابقاً	■ تفعيل برنامج الطروحات وتعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة المملوكة للدولة ■ فرص اللجوء إلى أسواق المال فى تخفيض الاعتماد على الخزانة العامة لتمويل بعض الاستثمارات, ودور حسن إدارة موارد واصول الدولة فى تحقيق فائض للموازنة ■ الأصول العقارية غير المستغلة المملوكة للوزارات والمحافظات والهيئات العامة – وهل صناديق الاستثمار العقارى تمثل حل عملى لسرعة استغلالها بصورة كفءة ■ التوجه الاستثمارى لهيئة الأوقاف ■ التوجه الاستثمارى لصناديق التأمينات الاجتماعية ■ كيف ستعمل وزارة قطاع الأعمال لزيادة ربحية شركاتها أو تخفيض نزيف الخسائر خلال العام 2018 ؟ وهل عقود الادارة مع جهات ذات خبرة (محلية أو دولية) مازالت بديل مطروح ؟ ■ هل يلعب سوق المال دوراً فى خطة إعادة الهيكلة خلال الفترة المقبلة ؟ ■ مستجدات برنامج الطروحات الحكومية والبرنامج الزمنى, والحصيلة المستهدفة منها فى 2018, والاجراءات المتوقع إنجازها خلال العام وهل بعض شركات قطاع الأعمال العام من ضمن هذا البرنامج ؟ ■ كيف تلعب صناديق الملكية الخاصة دور فعال فى فصل الملكية عن الإدارة و مساهمتها فى حوكمة و حسن إدارة المال العام	11:00-12:00

أجندة مقترحة، وجارى تأكيد حضور السادة الوزراء والمتحدثين

الجلسة الثانية

البورصة نافذة جديدة لتمويل النشاط الرياضى

المتحدثون	المحاور	التوقيت
م. خالد عبدالعزيز وزير الشباب والرياضة **ا. محمد عبدالسلام** رئيس شركة المقاصة سبورت **ا. جمال علما** مدير بنوك الاستثمار بشركة «سى اى كابيتال» **أ. العامري فاروق** نائب رئيس النادي الأهلى	■ قانون الرياضة الجديد يمثل فرصة ذهبية لتمويل الأندية عبر الطرح فى البورصة, ودعم نشاط البورصة بدخول لاعبين جدد ذوى شعبية. ■ كيف يمكن مشاركة القطاع الخاص فى منظومة، الاستثمار الرياضى وإعطاؤه حوافز استثمارية كتوفير الأراضى وتسهيل التعاملات البنكية لتعزيز الاستثمار الرياضى ■ تحويل الرياضة إلى صناعة واستثمار تخلق فرص عمل وتولد عوائد تسهم فى زيادة إيرادات الدولة ودعم عمليات التنمية الاقتصادية على غرار التجارب العالمية. ■ مدى تأهل النوادى لعملية القيد فى البورصة, وهل ستحتاج لعمليات إعادة هيكلة جذرية؟ ■ ما هى المخاوف التى قد تؤثر على قرار الأندية بخوض تجربة الطرح فى البورصة؟	12:00-1:30
الطروحات الخاصة ودورها فى ضخ سيولة للسوق واجتذاب استثمارات جديدة		
عمر عبدالجواد العضو المنتدب لمستشفى ابن سينا **عمر عامر** العضو المنتدب لشركة عامر جروب **أحمد سالم** جى بى مورجان **محمد الأخضر** رئيس بنوك استثمار «بلتون المالية» **عمر المغاورى** الرئيس التنفيذى لمجموعة «اف اى بى كابيتال» مدير الجلسة **سعد زغلول** الرئيس التنفيذى لجريدة البورصة	■ أهمية وجود مصدر تمويل مستدام فى دعم توسعات الشركات ومواجهة أزماتها المالية ■ هل تتأثر الطروحات الخاصة بخطة الحكومة لطرح عدد من الشركات فى 2018 ؟ ■ الأسس التى يجب مراعتها لضمان نجاح الطروحات من حيث التقييم والتوقيت وغيرها؟ ■ ما هى المقومات والمحفزات التى تعزز الإقبال على اكتتابات شركات دون آخر؟ ■ قصة نجاح الشركة فى تعزيز حجم واستثماراتها ومضاعفة رأسمالها من خلال طروحات البورصة وزيادات رأس المال. ■ التحديات التى تواجه طروحات بورصة النيل, والمحفزات التى تحتاجها هذه البورصة للنهوض بأحجام تداولاتها ■ لماذا تظل بورصة النيل بعيدة عن اهتمامات غالبية شرائح المتعاملين ؟	
	استراحة	1:30-2:00

أجندة مقترحة، وجارى تأكيد حضور السادة الوزراء والمتحدثين

الجلسة الثالثة

دور البنوك التجارية وبنوك الإستثمار فى صناعة الخدمات المالية غير المصرفية ونشر الشمول المالى

المتحدثون	المحاور	التوقيت
ا/ طارق فايد رئيس بنك القاهرة **سهر الدماطي** نائب رئيس بنك مصر **د. سامح الترجمان** رئيس شركة بلتون المالية **أ. حازم بدران** الرئيس التنفيذى المشارك لبنك الأستثمار CI CAPITAL **أحمد البكرى** المدير التنفيذى للمجموعة المالية «هيرميس فاينانس» **محمد عكاشة** العضو المنتدب لشركة فورى مدير الجلسة **أحمد كمال سليم** العضو المنتدب لشركة «درايف فاينانس» للإستثمارات	■ لماذا توجهت بنوك الاستثمار فى ظاهرة جديدة, لإقتحام مجالات التمويل غير المصرفى خاصة خدمات الأفراد والتجزئة مثل التمويل متناهى الصغر, وذلك بالتزامن مع ازدياد اهتمام البنوك التجارية أيضاً بهذا المجال؟ ■ الفرص التى تحققها أنشطة تمويل الأفراد, وتقييم مدي جاذبيتها لبنوك الاستثمار , وكيف تستعد بنوك الاستثمار للمنافسة فى هذا المجال والتغلب على الصعوبات التى تواجه التمويلات الصغيرة ومتناهية الصغر؟ ■ دور بنوك الاستثمار فى نشر الثقافة المالية للخدمات غير المصرفية مثل التأجير التمويلى والتخصيم والتمويلات الصغيرة ومتناهية الصغر ■ دور القطاع المصرفى فى توفير بدائل تمويلية «غير مصرفية» تسهل الوصول لشرائح العملاء خارج الاقتصاد الرسمى. ■ كيف ترى مؤسسة التمويل الدولية فى «تقرير ممارسة الأعمال» دور التمويل غير المصرفى بالنسبة لتصنيف البلدان, خاصة مصر. ■ البنك الأهلى أحد أهم البنوك التى تولت تدشين شركات تمويل غير مصرفية «التمويل العقارى والتأجير التمويلى» وحالياً يخطط البنك لتدشين شركة للتمويل متناهى الصغر– هل مساهمة البنوك فى تدشين أذرع تمويلية تنعكس على نمو النشاط الفترة الأخيرة ودوره فى زيادة قاعدة العملاء. ■ التحديات التى تواجهها شركات التمويل غير المصرفى وكيف تؤثر على نمو الأنشطة. ■ ارتفاع الفائدة وتأثيره على تكلفة التمويل غير المصرفى وهل تبعية شركات التمويل للبنوك بمنحها ميزه تنافسية فى التكلفة مقارنة بباقى الشركات أم مجرد سهولة توفير التمويل فقط. ■ الشمول المالى ودوره فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتعزيز الثقافة المالية ■ دور التكنولوجيا فى تحقيق الشمول المالى وتقديم خدمات مالية مبتكرة	2:00-3:30

أجندة مقترحة، وجارى تأكيد حضور السادة الوزراء والمتحدثين

الجلسة الرابعة

الأسواق العربية وفرص زيادة السيولة وجذب استثمارات أجنبية

المتحدثون	المحاور	التوقيت
د.فادى خلف أمين عام اتحاد البورصات العربية **محسن عادل** نائب رئيس البورصة المصرية **د.طارق عبد البارى** العضو المنتدب لشركة مصر المقاصة **حسين مرعى** رئيس مجلس إدارة شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة **حازم عبدالمحسن** العضو المنتدب لشركة «بلتون لصانع السوق» مدير الجلسة **د. سيد الصيفى** أستاذ التمويل بكلية التجارة جامعة الإسكندرية	■ الفرص التمويلية والأدوات التى يمكن للشركات الاستفادة منها عبر عمليات القيد المزدوج، خاصة مع توافق شروط القيد والتداول بين بورصتى دبى ومصر. ■ كيف ترى قدرة الأسواق العربية على المنافسة الدولية وإمكانية التكامل والتعاون فيما بينها ومجالات التوسع خاصة فى أدوات التمويل الإسلامى – إضافة إلى تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبى. ■ تقييم النمو الذى تشهده الأسواق العربية فى إصدارات الشركات من السندات والصكوك، مع تزايد المصدرين ودخول مصدرين جدد هذه الأسواق، وتطور أنواع وهيكل هذه الأدوات. ■ المقومات التى يجب توافرها في الشركات لضمان نجاح عمليات القيد المزدوج وجاذبيتها فى استقطاب استثمارات جديدة. ■ الثمار التى تجنيها الشركات من عمليات القيد المزدوج، خاصة فيما يتعلق بمخاوف تقلب سعر العملة. ■ تقييم تجربة الشركات فى القيد المزدوج كصانع سوق فى بورصة ناسداك دبى– وكيف يمكن الاستفادة منها على الصعيد المحلى. ■ أبرز المخاوف التى تقلل من جاذبية الاستثمار فى الأسواق المالية. ■ المتطلبات التى تحتاجها اسواق المال لتسهيل عمليات الربط ودعم سهولة التداول وتحرك الأموال بين البورصات. ■ التطورات التى تحتاجها البنية التكنولوجية لخدمة عمليات الربط واستقبال منتجات مالية جديدة.	3:30-5:00
	الغداء	5:00:6:00

أجندة مقترحة، وجارى تأكيد حضور السادة الوزراء والمتحدثين

جانب من حضور 2017

جانب من حضور 2016

■ سعد زغلول يفتتح أعمال قمة أسواق المال

قمة أسواق المال تشيد بسياسات تحرير سوق الصرف

نصر :تعديلات قانون سوق المال أمام مجلس الوزراء

أكدت د.سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي ... إن الحكومة حريصة على إنجاز كل التعديلات التشريعية المرتبطة بالقطاع المالي غير المصرفي.

كشفت خلال مشاركتها القمة السنوية لأسواق المال التي نظمتها الجمعية المصرية لدراسات التمويل والاستثمار... أن اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء تناقش تعديلات التشريعات التي تقدمت بها الهيئة العامة للرقابة المالية وتشمل تعديلات قانون سوق المال.

قال أشرف الشرقاوي وزير قطاع الأعمال العام، إن وزارته استخدمت الأدوات المالية غير المصرفية في تمويل الشركات التابعة لها وقامت بزيادة رأسمال شركة الحديد والصلب من خلال البورصة، فضلا عن تجزئة سهم مصر الجديدة للإسكان بالإضافة إلى شركات المقاولات التي استخدمت آلية التأجير التمويلي في شراء معداتها ومحطات الأسمنت وإنشاء شركة للتأجير التمويلي يساهم فيها الشركات التابعة للقابضة للتشييد.

أضاف أن هناك خطة حكومية تبدأ يناير المقبل لإدخال تعديلات قطاع الأعمال العام، قد يكون من بينها تعديل القانون ٢٠٣ المنظم لعمل شركات القطاع.

قال شريف سامي الرئيس الهيئة العامة للرقابة المالية... إن الهيئة شكلت لجاناً استشارية لجميع القطاعات لتكوين رؤية للتعديلات التشريعية التي خرجت بتوافق جميع الأطراف.

قال سعد زغلول الرئيس التنفيذي لجريدة «البورصة»، أن القمة السنوية لأسواق المال لهذا العام تأتي في ظل تحولات شديدة الأهمية للمشهد الاقتصادي مع تبني الحكومة خططا هي الأكثر جراءة منذ سنوات في التعامل مع مشاكل الاقتصاد.

أشار إلى ان العنوان العريض لهذه التحولات الإصلاح الاقتصادي لتوفير التمويل لمواجهة الاختلالات المتكررة التي تعرض لها الاقتصاد السنوات الماضية.

أضاف: «نؤمن أن مصر لديها قطاع مالي غير مصرفي قادر على قيادة النمو والمشاركة بفاعلية في تمويل خطط الإصلاح وتدبير احتياجات القطاع الخاص كما نؤمن أن السياسات الأخيرة للحكومة تخلق المزيد من الفرص أمام هذا القطاع لتوسيع نشاطه».

أشار إلى أن مجموعة الإصلاحات التي تبنتها الحكومة وتشمل تحرير سعر الصرف وإطلاق خطة للسيطرة على العجز المالي وإصلاح خلل ميزان المدفوعات، دعمت عودة البريق لسوق المال المصري الذي تحول إلى أداة سريعة لجذب الاستثمارات الأجنبية أصبح معها سوق المال أسرع أداة في مصر تعكس نجاح الإصلاحات الحكومية ومؤشرا حقيقيا على مدى التزام الحكومة بخطة الإصلاح.

جذبت البورصة ٦٩٠ مليون دولار من المستثمرين الأجانب منذ تحرير سعر الصرف حتى مارس الماضي..ارتفع مؤشرها الرئيسي ٧٦٪ العام الماضي، بدعم من إصلاح سوق الصرف ... سجل رأس المال السوقي ٦٠٢ مليار جنيه ديسمبر الماضي ووفر ٣٢.٣ مليار جنيه لزيادة رؤوس أموال الشركات.

أكد ان إمكانيات القطاع المالي غير المصرفي كبيرة ولا تزال غير مستغلة ويستطيع القطاع تقديم الحلول لكثير من التحديات التي تواجه الحكومة والشركات.

أضاف انه مع الإقرار بأهمية الإصلاحات الحكومية إلا أننا ننتظر تنفيذ بقية الإصلاحات التي أعلنتها الحكومة، وأهمها برنامج طرح الشركات الحكومية الذي يضيف عددا من الشركات القوية تشمل بنوكا وشركات بترول للسوق بما ينعكس إيجابيا على مستويات السيولة وأحجام التداول وقيمة السوق.

أشار إلى أهمية الإسراع بإقرار بقية التشريعات التي قدمتها هيئة الرقابة المالية التي تعطي دفعة جديدة لنشاطي التأجير التمويلي والتخصيم وتوفر مزيدا من الضوابط لنشاط سوق المال.

المجموعة الاقتصادية توافق على تعديلات قانون سوق المال

«نصر»: التعديلات للتوافق مع المعايير الدولية.. و«دانيلسون»: أوروبا قدمت لمصر ١١ مليار يورو.. و«الشرقاوي»: خطة لتطوير قطاع الأعمال

كتب ■ وائل سعد ومحمد الدعدع ومحمود الجمل:

وافقت المجموعة الاقتصادية برئاسة المهندس شريف إسماعيل، رئيس الوزراء، أمس، على تعديلات قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وتم رفعها إلى مجلس الوزراء، لمناقشتها والموافقة عليها ثم إرسالها إلى مجلس النواب. وأكدت الدكتورة سحر نصر، في تصريحات صحفية على هامش الاجتماع، أن التعديلات تهدف للتوافق مع القواعد والمعايير الدولية، وإتاحة أدوات مالية جديدة بالسوق المصري، وتحقيق الشمول المالي، وتفعيل دور القطاع المالي غير المصرفي...

في القمة السنوية لأسواق المال أمس، بحضور الدكتور أشرف الشرقاوي، وزير قطاع الأعمال العام، وبدأت الجلسة بالوقوف دقيقة حداد على أرواح ضحايا الحادثين الإرهابيين في كنيسة مارجرجس بطنطا، والكنيسة المرقسية بالإسكندرية. فيما وقعت الوزيرة مع كريستيان دانيلسون، مدير عام مفاوضات الجوار وتوسيع الاتحاد الأوروبي، اتفاق منحة لتعزيز حقوق المرأة في مصر، الممولة من الاتحاد الأوروبي بمبلغ ١٠ ملايين يورو لصالح المجلس القومي للمرأة، بحضور الدكتورة مايا مرسي، رئيسة المجلس...

شركات قطاع الأعمال العام يتمثل في استخدام أدوات التمويل غير المصرفية في تمويل الشركات، مشيراً إلى أن بعض شركات قطاع الأعمال العام استخدمت البورصة المصرية في تمويل وزيادة رؤوس أموالها.

وقال «الشرقاوي»، إنه يجري حالياً تنفيذ خطة شاملة لتطوير جميع الشركات التابعة للوزارة، وبدأت تؤتي ثمارها في نتائج النصف الأول من العام المالي الحالي ٢٠١٦ - ٢٠١٧، مشيراً...

الحكومة تتجه لتعديل قانوني سوق المال والتأجير التمويلي

«الشرقاوي»: خطة لإنشاء جهاز لمتابعة أداء شركات الدولة وإدارة أصولها

كتب ■ ناجي عبد العزيز ومحمد عبد العاطي:

قالت سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، إن الحكومة تناقش حاليا مشروعات قوانين تشمل تعديل قانون سوق المال والتأجير التمويلي والتخصيم، تمهيداً لعرضها، عقب موافقة مجلس الوزراء، على مجلس النواب بما يخدم جذب الاستثمارات وتنشيط القطاع المالي.

وأضافت...

إليها بشأن تعاملات شركات الحكومة المقيدة بالبورصة».

وأضاف: «عدد تعديلات تشريعية جديدة على لائحة سوق المال للتمكن من التعامل مع تعليمات هياكل الملكية والتهرب الضريبي وغسل الأموال ومراعاة الأمن القومي خاصة عندما يتعلق الأمر بالاستحواذ على أي مرافق أو أنشطة استراتيجية، مشددا على ضرورة أن تكون هناك قواعد إفصاح تمكننا من...

قياسا على قدرات ومكانة اقتصادنا.

وكشف عن طروحات جديدة في الطريق تشمل شركة جديدة لمراكز الاتصالات وأخرى خاصة في البورصة، مشيرا إلى أن الفرصة الآن مواتية في ظل تحسن السيولة والاحتياطي واستقرار تصنيف مصر الذي بدأ للميل نحو التحسن.

كما كشف رئيس هيئة الرقابة المالية عن الإعداد لطرح سندات استثمار...

سحر والشرقاوي في مؤتمر أسواق المال

تعديلات متوقعة لقانون قطاع الأعمال وإنشاء جهاز لمتابعة أداء الشركات

الأمريكيون قادمون للاستثمار والبنك والصندوق الدوليان يشيدان ببرنامج الإصلاح

القمة السنوية لأسواق المال تبحث عن أدوات تمويل غير تقليدية

نصر: إجراءات لإتاحة أدوات تمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

الشرقاوي: التأجير التمويلي والتوريق ضروريان لدعم خطط الحكومة

سامي: الرقابة المالية تمتلك الأدوات القادرة على تمويل المشروعات الكبرى

معيط: غياب البنية التشريعية يحول دون إصدار صكوك بمليار جنيه

في القمة السنوية لأسواق المال:

حزمة تشريعات لتحسين أداء القطاع المالي غير المصرفي

■ كتب - محمود حلمي ومنى السيد ووفاء الكاشف

وزير التنمية: تحويل ٤٤٧٠ قرية مستهلكة لمناطق مصدرة

٣٠٪ نسبة الأمية بالريف.. والفقر مشكلة في الصعيد والدلتا

كتب أحمد سعد:

■ وزير التنمية المحلية أثناء مشاركته في المؤتمر السنوي لأسواق المال

أكد د. هشام الشريف وزير التنمية المحلية أن الدولة تحتاج لكل أبنائها المخلصين المشاركة في بناء مصر الحديثة وتحقيق طموحات الشعب المصري - مؤكدا أن الحكومة تسعى لبناء دولة قوية وقادرة على مواجهة كل المشاكل والتحديات التي تواجهها وإحداث ثورة في مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين بكافة المحافظات لتوفير جهد ووقت المواطن خلال تعامله مع كل المصالح الحكومية.

وأكد الشريف أهمية الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين وضمان وصول كافة الخدمات الحكومية إليهم دون أي معاناة أو وجود أي فساد.

جاء ذلك في كلمة الوزير خلال مشاركته في أعمال المؤتمر السنوي لأسواق المال الذي عقد تحت عنوان «أسواق المال وتمويل الإصلاح الاقتصادي» والذي تنظمه الجمعية المصرية لدراسات التمويل والاستثمار.

وأوضح الشريف أن الوزارة تسعى خلال فترة زمنية قصيرة الى تحويل القرى المصرية البالغة ٤٤٧٠ قرية من قرى مستهلكة ومستوردة الى مكتفية ومنتجة ومصدرة.

وأضاف الشريف أن هناك مشاكل في قرى صعيد مصر والدلتا وتسعى الدولة لحلها خاصة الخدمات الصحية وإعادة تشغيل الوحدات الصحية المغلقة في المحافظات المصرية.

وأكد الوزير أن نسبة الأمية تصل الى حوالي ٣٠٪ - وتعاني العديد من القرى بالصعيد والدلتا من الفقر ويسعى لحل تلك المشاكل بمشاركة الوزارات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني.

ستمرارية الشركات العائلية تعتمد على الطرح فى البورصة

عز الدين: الطرح فى البورصة يزيد معدلات كبيرة للسهولات ديكيوبتراد ويدرس أفكارا جديدة

خالد محمود: المستثمرون الأجانب استحوذوا على 76% من الطرح الخاص لـ«إم إم»

صالح: القرض الأساسى من برنامج الطروحات الحكومية جذب الاستثمار الأجنبى

جاد: أهم نقطة يفيدها الطرح فى الفصل بين الملكية والإدارة وتوسيع قاعدة الملكية

رشاد: البورصة المصرية لديها امكانيات نمو غير عادية نظرا لتواضع عدد المستثمرين

القطاع المالى غير المصرفى قادر على قيادة النمو والمشاركة فى تمويل خطط الإصلاح

الرئيس التنفيذى لجريدة «البورصة»:

جانب من أعمال الجلسة الأولى للقمة السنوية لأسواق المال

سعد زغلول

قال سعد زغلول، الرئيس التنفيذى لجريدة البورصة، إن القمة السنوية لأسواق المال تنعقد لهذا العام فى ظل تحولات شديدة الأهمية طرأت على الملف الاقتصادى فى الشهور الأخيرة، نتيجة تبنى الحكومة خططاً هى الأكثر جدية وجرأة منذ سنوات فى التعامل مع المشاكل التى تواجه الاقتصاد.

وذكر فى العنوان العريض لهذه الخطط هو الإصلاح وبصفته الأساسية هو تخفيف التمويل للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، وتابع: نحن نؤمن أن مصر أمامها قطاع خاص غير مصرفى كبير، على قيادة النمو والمشاركة بفاعلية فى تمويل الخطط الإصلاحية للحكومة، ومن اختيارات القطاع الخاص عبر أدوات تواجه السهم فى تحقيق تراكم رأسمالى يتطلع منذ سنوات للوصول إليه، كما نؤمن أيضاً أن السياسات الأخيرة التى اتبعها الحكومة ستخلق المزيد من الفرص أمام هذا القطاع لتوسيع نشاطه، وزيادة ودعم وأهميته أصلاً.

وقال: لقد أتت مجموعة الإصلاحات التى تبنتها الحكومة منذ نهاية العهد الماضى والتى تشمل تحرير سعر العملة، وإطلاق خطة استثمار على العهد الماضى، وإصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات، إلى عودة الموج لسوق المال المصرى، وتحول إلى أداة مرجعية لعدد الاستثمارات الأجنبية.

وأضاف سوق المال أسرع أداة فى عصر ممكن نجاح الإصلاحات الحكومية ومؤشراً حقيقياً على مدى التزام الحكومة بخطط الإصلاح المعلنة.

وأوضح مؤشرها الرئيسى بمعدل 7% خلال العام الماضى ومعظم هذه الارتفاعات جاءت بعد إصلاح سوق الصرف، وبلغ رأس المال السوقى لها 602 مليار جنيه فى ديسمبر الماضى وبقرب 32.3 مليار جنيه زيادة رؤوس أموال الشركات، واستمرت النشطة الإقراض غير المصرفى فى النمو أيضاً خلال العام الماضى فقد سجل نشاط التأجير التمويلى 11% وبلغت قيمة العقود 21.5 مليار جنيه.

وتمكن التخصيم من فرض نفسه على مائدة أدوات التمويل المتاحة فى السوق، وسجل النشاط نمواً بلغ 58% فى 2016 ليصل إجمالى محفظته إلى 8 مليارات جنيه.

أما التمويل العقارى، فقد نما بمعدل 16% وبلغت محافظ الشركات العاملة فى هذا النشاط 7 مليارات جنيه.

وبالرغم من ذلك، فإن إمكانيات القطاع المالى غير المصرفى كبيرة ولا تزال غير مستغلة وبستطيع الطماح لتدعيم الحلول لكثير من التحديات التى تواجه الحكومة والشركات على حد سواء.

وبالرغم من البنية التشريعية الكبيرة التى أجرتها هيئة الرقابة المالية خلال السنوات الماضية، فإن كثيراً من الأدوات التى تتمتع بها البنية لا تزال حبرتها غير استغلال، وهو أمر يعيق جميع المتعاملين تقريباً.

وتابع الأمثلة، وضعت الإصلاحات الحكومية التى تمت حتى الآن، إلا أننا ننتظر تنفيذ بقية الإصلاحات التى تطلعها الحكومة، والهدف هى الانطلاق هو برنامج طرح الشركات الحكومية، الذى سيتضمن عدداً من الشركات القوية تشمل بنوكاً وشركات بترول للسوق، وهو ما سيتيحى أيضاً بأن شك على مستويات السيولة والحماد الداول وعلى قيمة السوق إجمالاً.

وختم: أتطلع إلى الاستماع لآراء نخبة التشريعات التى قدمتها هيئة الرقابة المالية التى ستعطى دفعة جديدة لنشاطنى التأجير التمويلى والتخصيم، وسنوفر مزيداً من المعلومات لنشاط سوق المال.

بشاى: إصدار الدولة سندات دولية يعطى الفرصة للشركات المحلية للإقدام على نفس الخطوة

قال يوسف بشاى مصرفى أول ممثله بين أن من بديهيا، إن وجود الدولة كمصدر للسندات فى الأسواق الدولية يعطى الفرصة للشركات المحلية على التمويل من تلك الأسواق.

أضاف فى القمة السنوية لأسواق المال: إن طرح سندات دولارية بقيمة 4 مليارات دولار من قبل وزارة المالية بعد البداية الحقيقية لتواجد مصر فى الأسواق الدولية.

وقال: إنه يعتبر أول طرح لثلاثى الشرائح فى القارة الأفريقية ولا توجد سوى دولتين استطاعتا طرح شريحة أجل 30 عاماً وهما المغرب وجنوب افريقيا ويتضمان بدرجة استثمار، وهو ما يزيد على تصنيف مصر بواقع 6 درجات.

وأشار إلى أن وزن مصر ارتفع إلى 1% فى مؤشر سندات الأسواق الناشئة مقارنة مع نسب تتراوح بين 2 و3% لدول المشابهة للحالة المصرية مثل تركيا وإندونيسيا.

وقال إن سياسة الدين المصرى يجب أن تركز على جانبين، الأول هو السيولة من خلال تكرار الطرح فى الأسواق الدولية، والثانى هو التنويع عبر النظر إلى عملات أخرى مثل اليورو والفرنك السويسرى وهناك دول استطاعت الدخول الى تلك الأسواق مثل الإمارات.

وذكر أن نجاح الحكومة فى الطرح يساعد شركات القطاع الخاص الكبرى فى الاقتراض من الأسواق الدولية، خاصةً المثال تركيا، والتى استطاعت فيها المؤسسات الخاصة اللجوء إلى أسواق الدين الدولية، على اعتبار جدارة المستثمر من المؤسسى لصناديق الملكيات العامة والخاصة أو من الشركات متعددة الجنسيات وأرباح محتجزة غير قابلة للتحويل لخارج الشركات، وأنه يمكن إعادة استثمارها فى أدوات الدين المحلى، وبالتالى تمثل نقطة لسوق الدين المحلى.

وذكر أنه منحنى العائد المحلى منزال غير معلوم بشكل كبير كافى، وهو موجود فقط فى الأدوات قصيرة الأجل من 3 إلى 12 شهراً، والتى يقبل عليها الأجانب، ولكن هناك غياب للمنحنى فى الأدوات الأطول من 3 أو 5 سنوات، وهى الأدوات التى تتناسب مع التمويل العقارى بسبب عدم الكتلب الأجانب فيها.

وأضاف أن هناك أهمية لجذب السيولة المحلية خارج القطاع المصرفى، وبما يمثل فى الوقت الحالى فرصة للشركات التى لا تستطيع تحويل أرباحها للخارج، إعادة استثمارها فى سوق الدين الحكومى.

مستثمرو القطاع العقارى يطالبون بتعديل السياسات الاستثمارية للصناديق

عقب من المشاركين فى أعمال جلسة الصناديق العقارية

وجه المواطنين، اللقمة لمعالجم السيد، رئيس مجلس إدارة شركة المصريين الإسلامى المصرية، المصرية عن شراكم المتكين المتوقعة لصناديق الاستثمار العقارية، وأوضح هاشم السيد، أن صناديق الاستثمار العقارية تعتبر أداة مهمة لتطوير القطاع العقارى بشكل عام، كما أنه من خلال طرح وثائق فى البورصة سيتم جذب مدخرات الأفراد، وتابع: نحن نواجه مشكلة كبيرة فى السوق العقارى، وهى عدم وجود أدوات تمويل طويلة الأجل، وهو ما يتسبب فى ارتفاع أسعار العقارات بشكل كبير، وأضاف أن صناديق الاستثمار العقارية ستوفر هذه الأدوات التمويلية.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة المصريين الإسلامى المصرية، إن الشركة تعتزم طرح صندوق استثمار عقارى خلال الفترة المقبلة، وتستهدف من خلاله جذب مدخرات الأفراد، وأضاف: نحن نواجه مشكلة كبيرة فى السوق العقارى، وهى عدم وجود أدوات تمويل طويلة الأجل، وهو ما يتسبب فى ارتفاع أسعار العقارات بشكل كبير، وأضاف أن صناديق الاستثمار العقارية ستوفر هذه الأدوات التمويلية.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة المصريين الإسلامى المصرية، إن الشركة تعتزم طرح صندوق استثمار عقارى خلال الفترة المقبلة، وتستهدف من خلاله جذب مدخرات الأفراد، وأضاف: نحن نواجه مشكلة كبيرة فى السوق العقارى، وهى عدم وجود أدوات تمويل طويلة الأجل، وهو ما يتسبب فى ارتفاع أسعار العقارات بشكل كبير، وأضاف أن صناديق الاستثمار العقارية ستوفر هذه الأدوات التمويلية.

مطالبات بالاستعانة بالأدوات غير البنكية لتمويل المحليات

الجلسة الثالثة للقمة السنوية لأسواق المال

مطالبات القمة السنوية لأسواق المال التى انعقدت أمس بالاستعانة بالأدوات التمويلية غير المصرفية لتوفير التمويل الذى تحتاجه المحليات وعدم انتظار تمويل الموازنة العامة

وشدد وزير التنمية المحلية هشام الشريف، بهذه المقترحات وطالب شركة تقديم خطط عمل مفصلة مقلوت تحديات من هذه كلمة؛ «جيزة» وكفاءة العمل والتحديات البروتوكولية التى تواجه مثل هذه المقترحات.

وطالب الشريف، بتوفر الاستثمار، ومجتمع الأعمال بتقديم مقترحات التطوير الهدفات الرئيسية فى المحافظات على التعليم والصحة.

أضاف خلال كلمته فى الجلسة الثانية للقمة السنوية لأسواق المال، أن المحافظات فى حاجة إلى كثير من الخدمات والمرافق غير الموجودة، وبحاجة إلى شتى أنماط وأدوات التمويل لتنفيذ تلك المشروعات.

«معيط»: هناك صعوبات فى الحصول على التمويل بسبب البيئة التشريعية والبيروقراطية

«شوقى»: أدوات سوق المال لم تنل نصيبها من تمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات القومية

«السقطى»: جمعية العشروعات الصغيرة والمتوسطة مستعدة لتمويل أنشاء 50 مصنعاً صغيراً

«سامى»: يجب المساعدة فى تأسيس شركات مالية فى المحافظات

«الشريف»: أطالب بنوك الاستثمار بتقييم خطط عمل مفصلة لتطوير الخدمات الأساسية فى المحافظات

«الترجمان»: بنوك الاستثمار تحتاج لتحسين بيئة الأعمال.. وعلى الحكومة تقبل الأفكار الجديدة

دفعة قوية من الحكومة للتمويل غير المصرفى

المجموعة الاقتصادية تقر تعديلات قانون سوق المال.. وخطة لهيكلة قطاع الأعمال العام

«نصر»: الحكومة حريصة على إنجاز كل التعديلات التشريعية المرتبطة بالقطاع

«الشرقاوى»: تعديلات تشريعية فى يناير المقبل لهيكلة قطاع الأعمال العام

«سامى»: السوق مازال فى حاجة لتنشيط سوق السندات وإضافة الصكوك والظروف مواتية لتطويره

«عبدالسلام»: «المقاصة» جاهزة لتسوية عمليات بورصة العقود ولدينا خطة لتطوير الشركة

«عادل»: البورصة استطاعت أن تواجه كل الأزمات وعكست عمليات الإصلاح الاقتصادى التى تعت مؤخراً

طلب وفرص وعوائق.. حصاد القمة السنوية لأسواق المال

أشرف الشرقاوى

سحر نصر

سعد زغلول

هشام الشريف

القطاع المالى غير المصرفى قادر على قيادة النمو والمشاركة فى تمويل خطط الإصلاح

دفعة قوية من الحكومة للتمويل غير المصرفى

مطالبات بالاستعانة بالأدوات غير البنكية لتمويل المحليات

مستثمرو القطاع العقارى يطالبون بتعديل السياسات الاستثمارية للصناديق

استمرارية الشركات العائلية تعتمد على الطرح فى البورصة

قمة «أسواق المال» تكرم الراحل «محمد تيمور»